

لأن كل شيء لها أياها وأما تبادل الظاهر من ضمير المالك فكذلك فالأشياء
كانت في إذا من الشئ من غير الصيغ في قول الأجل أي إذا بار الشئ
وقال آخر على كاله لو أن في الفهم كأنما على جوده لضم الما
كأنه **قال** آخر امتنع على أن يكون لغزها من الغوما
بشيء لم يحارب فسلم يجوز أن يكون بدلا من قولها ومن الضمير وقوله تعالى
جاءت عدن منحة لهم لأبواب على أهل الأقاليم وأما ضمير المنكلم فالغور
أبدال للظاهر منه اتفاقا من الضمير من أجل أن الرغوب الدلينة ومن
المخاطب وغيره واعتد بالوجه على اصطلاح جمع في البدل فلا يجوز
في بدو ولا في التمكن ولذلك ثبت قوله باسمها بشف الصاب
على المدح والاختصاص ولم يحرم على البدل من ضمير المنكلم وإنما لم يحرم ذلك
فيه لأن المصود من البدل بيان للبدل منه وضمير المنكلم في نهاية الإيضاح
والبيان فلا يحتاج إلى بيان بخلاف ضمير الغائب فإنه يحتاج إلى البيان ولذلك
يحتاج الرجوعه على ظاهر لا يحتاجه إلى البيان وأما ضمير المخاطب فلا يجوز أيضا
الابتداء منه خلافا للوضوح فإنه في الرغوب وأما جاز لا بد منه وحجته
قوله تعالى يجمعهم إلى يوم القيمة لأرب فيه الذي حتمها انفسهم
وقال الشاعر **والحجائب مشفقا أوسا أوسا** أي من أهلكه
فصلا أرب حشروا على البدل من ضمير المخاطب وأوسا على البدل من الحاف
والدليل في ذلك لأن الآية تحمل لثمة الوجهة واحدة الضمير على اللفظ الماني
خبرين عذوق **البدن** مستأوا وخبره فهم لا يؤمنون وإنما
البدن ضمير لظواهره نص على المصدر من أسه أوسا إذا أعطاه
والشئ في أنه ضمير على اللفظ وإنما استعمل البدل منه لما علمنا ضمير المنكلم
من الإيضاح والبيان الذي لا يحتاج معه إلى بيان فإنه يثبت في صدره
أبدال الضمير من المعرفة مع ما بينها من السفاوت فهلا جاز أبدال الظاهر

من ضمير المنكلم والمخاطب وإن دعاوا في التعريف قلت الكلام بسفاد
مطابقا غير موجوده في البدل منه على هذه من شرط وصفها وعلم
من لم يشرط الوصف حصل من مجموعها فإنه لا يرتبط في الأبدال مع احتياج
الأول إلى الثاني وهو يحصل بالمعنى وأما ضمير المنكلم والمخاطب فهما
غير محتاجين إلى البيان لأنها أيضا جاز ولا يحصل من الظاهر المبدل منها
فإنه غير موجوده فيها لا استماع وصفه لأنه عيان عن الضمير فيرد صفة
الوصف الضمير وهو غير جازر وأما بدل الضمير الموصوفه من المعرفة
فإنه عند الضمير من عند الرغوب به فالجاءه كبد الفاعل وعنده
وهو الخي حجة الضمير من السماع والبيان السماع قول **الشاعر**
فلا واسد حرمته إلى ليوذني لحو والصهيل فإنه أبدال ضمير أميك
من المعرفة فله قول **الآخر** أي أرب من طلق كالحق
كأعدا صلب لأطول ولا ينصرف فإنه لا بد له لظلاله من سماع الضمير
وهو معرفة وأما الضمير فإنه يستفاد من ضميرها زيادة فإنه لا
يكون في الأبدال ما في قول مرتب بانحزبك مسلم وكان وجه الما فبين أن
المصود من البدل البيان ولا يحصل الضمير من غير وصف لعدم الضمير
في قول مرتب بالرجل رجل رجب من الماصه ناصبه وأما ضمير المنكلم
الموصوفه حصول العائد من الوصف والحوار عن البيت الأول انقل
الفصل يعرف من المعرفة فله ذلك فإذا الدل وعن الثاني
على حد يسلم روابه الحارة حصلت العائد من ذكر الوصف الدال على
الضد وعن المال المذكور أنه حصلت العائد من الوصف الدال على
والمعروف عذوق مكان الكلام موصوفه أما اللفظ في الكلام العاربه
عن معنى الوصف كما ذكرنا فإنه لا مانع في الضمير **الذي**
بدل البعض من الكل ولا بد له من ضمير يربطه بالبدل منه لكونه عن غيره